

# حل مجلس النواب الأردني



عبد الله محمد القاق

عمان

## تحديد موعد اجراء الانتخابات

المضي اى قبل يوم من المسيرة الكبرى وهو ما افقد الحركة الاسلامية مطالبته بحل المجلس خاصة وان هذا المجلس لم يحقق اية نتائج ايجابية للشعب الأردني وامسحنى اوقاسته بالخلافات الشخصية والبحث في اعداد جوازات ديبلوماسية واعضائه وترك قضايا هامة جدا لمواطنين كالمضمان الاجتماعي والحكم بين الناس. وهذه المطالبات تجيء دفعا عن الوطن، وصوتاً لأعراض ودماء واموال الأردنيين، وتصدياً لمؤامرات خارجية صهيونية، تستهدف أمن الأردن وكيانته وهويته، وترمي الى بعثرة الأوراق والأوضاع فيه. ودعا الى السعي لفتح قنوات حوار بين مكونات السياسة الوطنية لوضع خريطة طريق للاصلاحات المطلوبة، اضافة الى العمل بارسع ما يمكن لتحويل ملفات الفساد الى القضاء لاقناع الناس بالجدية في مكافحة

تجعل البلاد تقف على مفترق طرق، داعياً القوى الأمنية للقيام بدورها لفرض الأمن ضمن القوانين التي تضمن الحرية والحق في التعبير، واتخاذ الإجراءات العملية المنطقية الكفيلة باسترجاع هيبة الدولة وفرض وجودها تحت مظلة الدستور.

والواقع ان مجلس النواب الأردني السادس عشر الذي امر الملك بحله قبل انتهاء مدته تعرض لانتقادات شعبية وسياسية واعلامية غير مسبوقة منذ بداية عمله في تشرين الثاني من عام (2010) ولم يتعرض لها مجلس نيابي سبقة قبل ذلك.

ووجهت الانتقادات للمجلس منذ ان منح حكومة سمير الرفاعي الثانية ثقة اعتبرها بعض غير مسبوقه، ثم توالى الانتقادات لمطالبة نواب المجلس بجوازات سفر ديبلوماسية ورواتب تقاعدية واقرار له بعض القوانين التي اغضبت الشارع والاعلام.

واكد مراقبون للعمل البرلماني

## الفساد والمفسدين.

والمواقع ان ما اصدره حزب الوسطية الأردني في بيان حول التظاهرات الجارية في الأردن عبر رسالته التي وجهها الى الاحزاب والشخصيات الوطنية والى ابيدي الخبيثة تعمل على ضرب الوحدة الوطنية والتي هي عماد الوطن واستقراره. هو بمثابة التحذير من خطورة الموقف بالرحلة الحالية معتبرا ان الفوضى

كما قالت صحيفة الرأي الأردنية في تحليل لها ان مجلس النواب السادس عشر أقر تعديلات دستورية تاريخية، لافتين الى انه أقر عددا كبيرا من القوانين مقارنة بعمره وبادء المجلس النيابة السابقة. معلنين كثرة الانتقادات غير المسبوقة جاءت نتيجة تزامنه مع ما يسمى بالربيع العربي، وشارف مجلس النواب السادس عشر على اختتام مشواره البرلماني دون ان يتمكن من عقد دورته العادية الثالثة، خصوصا بعد صدور الإرادة الملكية السامية بارجاء اجتماع مجلس الأمة لدورته المقررة في تشرين الثاني المقبل.

لقد واجه المجلس بداية سبلا من الانتقادات عندما منح ثقة كبيرة بشكل غير مسبوق بحسب متابعين لحكومة سمير الرفاعي والتي وصلت لـ (111) نائباً

## شارف مجلس النواب السادس عشر على اختتام مشواره البرلماني دون ان يتمكن من عقد دورته العادية الثالثة، خصوصا بعد صدور الإرادة الملكية السامية بارجاء اجتماع مجلس الأمة لدورته المقررة في الشهر الجاري حتى التاسع والعشرين من تشرين الثاني المقبل.

لقد واجه المجلس بداية سبلا من الانتقادات عندما منح ثقة كبيرة بشكل غير مسبوق بحسب متابعين لحكومة سمير الرفاعي والتي وصلت لـ (111) نائباً مقابل (9) فقط حجبا الثقة عنها، ما أثار سخط الشارع

المادة ولم تقر نهائيا. وارتفعت وتيرة الانتقادات للمجلس الذي أقر التعديلات الدستورية التاريخية التي طالت ثلث مواد الدستور وما يقارب (59) قانونا في دورته العادية الأولى والثانية التي اعتبرت الأطول بتاريخ الحياة البرلمانية، كما ازدادت وتيرة الانتقادات للمجلس بعد ان طالب نوابه برواتب تقاعدية وجوازات سفر ديبلوماسية اعتبرها بعض انها تلبية لمصالحهم الشخصية في ظل الظروف الاقتصادية الضعيفة للدولة. واعتصمت العديد من الفاعليات الشعبية والعمالية والإعلامية أمام بوابة المجلس على مدار العامين احتجاجا على مواد قانونية ضمن مجموعة من القوانين التي اقربها المجلس ومنها قوانين المطبوعات والنشر، المعدل لقانون المالكين والمستأجرين، المعدل لقانون الضمان الاجتماعي. واحال المجلس معظم ملفات الفساد التي حققت فيها لجان المطبوعات والنشر، علما بان الحكومة ادرجت عددا من القوانين على جدولها، وفضت دورته الاستثنائية صرف المجلس وقضا طويلا من وقته في التحقيق بنفاصيلها، ما اثر على ادائه التشريعي بحسب اراء مجموعة من النواب حينها. ووجهه النواب خلال الدورة العادية الأولى للمجلس ما يقارب (473) سؤالا للحكومة كما تقدموا بـ (105) مذكرات في حين بلغ عدد الاستجوابات التي تقدم بها النواب ثلاثة استجوابات، وتقديموا بـ (11) مقترح بقانون. وتقدم النواب خلال الدورة العادية الأولى بالقول ان المجلس تقدم بـ (181) سؤال للحكومة، واقروا لتعديلات وشهدت أعمال الدورة العادية

رئيس تحرير جريدة الكاتب العربي الأردنية

رئيس تحرير جريدة الكاتب العربي الأردنية

# العرب والتشرذم السياسي والديني

يبدا ان بعض الدول وبعد فشل سياستها تلجأ الى علماء الدين واستغلال تأخيرهم على الناس وذلك باسم الدين لتحقيق اجندتها وسياساتها. ولذلك أصبحت المناير مكانا للتعبير عن المواقف السياسية لبعض البلدان بواسطة علماء الدين الذين نسوا ان هذه المناير هي للموعظة وتقريب الناس الى الدين ومحبة الخير لآخر، الا ان العكس يحصل واصبحت المناير مكانا للتحريض ضد الآخرين. وما خُطب العلماء والشيوخ الا دليلا على ذلك، وكذلك خطبة الشيخ القرضاوي نهار الجمعة حول الأزمة السورية والذي اصبح شغلة الشاغل واصبح يغار على الشعب السوري اكثر من السوريين انفسهم، وينسى او يتناسى مساسي الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال ويمر على هذا الموضوع مرور الكرام، وبالنسبة له لم تعد امريكا واسرائيل عدوين للعرب. من غير شك ان الأزمة السورية قد قسمت العرب وازداد الاستقطاب لهذا الطرف او ذاك، والكل يعترف هذا المعارضة منقسمة وليس فهذا فحسب، ولكن القوى التي تدعم هذه القوى ايضا منقسمة ولا تتفق مع بعضها بعضاً، ولكن هناك قاسم مشترك يجمعهم وهو اسقاط النظام، ولكن لكل طرف اجندته التي يريد تحقيقها في هذا البلد.

## إبراهيم الشيخ

رام الله

الآخرين لفرض الآراء والافكار التي يرونها صحيحة من وجهة نظرهم عليه، وهذا ما تريد بعض القوى فرضه على سوريا وفرضها على الشعب السوري (الشيء لا يعطيه).

## كل انسان يستطيع ان يختار كيفية التقرب الى الله دون التدخل من قبل الآخرين لفرض الآراء والافكار التي يرونها صحيحة من وجهة نظرهم عليه، وهذا ما تريد بعض القوى فرضه على سوريا وفرضها على الشعب السوري

الهدف يستميتون على سوريا من اجل الاستئثار بالنفوذ والسلطة

المسألة تعتبر من الأمور الصعبة جدا في الوطن العربي لما يمثلها الدين لهذه الشعوب، ولذلك من الصعب تحقيق هذا الفصل كما في الدول الديمقراطية التي يعتبر من اساسيات الأنظمة الديمقراطية الغربية التي لا تسمح لرجال الدين بالتدخل في الأمور والقضايا السياسية الداخلية والخارجية التي هي من مهمة أجهزة الدولة. ولكن هناك دول مسلمة حققت تقدما في مجال فصل السياسة والدين واقامت انظمة ديمقراطية حقيقية من الصعب تحقيقها في الوطن العربي في الوقت الحاضر. والتغيير الذي حصل في الوطن العربي نتيجة للثورات التي قامت بها بعض الشعوب ادت الى وصول الإسلام السياسي، ولكن القوى والاحزاب الاسلامية غير موحدة ولا تمثل قوة متوافقة تقريبا، ويحملون افكارا مختلفة بالنسبة لممارسة السلطة وتطبيق الشريعة، رغم التعهدات بعدم فرض افكارهم على الشعوب بالقوة، الا ان

رئيس تحرير جريدة الكاتب العربي الأردنية

رئيس تحرير جريدة الكاتب العربي الأردنية

# المساءلة وقانون رويسبير

هو تصفية الخصوم بين الحين والآخر فلو عدنا الى الوراء لرأينا ان تلك الهيئة كانت تعرف باسم اجنثات البحث الذي قام بتشكيله الحاكم المدني بالعراق بول بريمر بعد سقوط النظام مباشرة، ولكن بعد عدة سنوات تم تغييرها باسم المساءلة والعدالة فاصبح مهمة تلك الهيئة هو خلق الازمات في العراق واشغال الناس بتلك الازمات والصراعات ففي كل فترة وخصوصا بعد فشل الحكومة بمعالجة الملف الأمني والملف الخدمي فإنها تلجأ الى خلق تلك الازمات والتي بدايتها بطر 80 موظفا في موصلي يبيج بحجة انهم مشمولون بالمساءلة والعدالة ولم تمض فترة طويلة حتى شمل هذا القانون 140 موظفا وتربسياً يكون على شكل دفعات كلما سقط النظام عام 2003، لذا يكون على شكل دفعات كلما واجهت الحكومة صعوبات بادرته الدولة بتفكيك تلك الازمات

من خلال ما يعرف بقانون المساءلة والعدالة» وهناك سؤال يدور في الأذهان هل قرار تلك القوانين الغاية منه اشغال الناس لكي يتناسوا المطالبة باسبغ الخدمات ام انها تريد من خلال ذلك تصفية الخصوم. فكلنا نعرف ان هناك كثيرا من الذين يشملهم قانون المساءلة والعدالة يعملون بمناصب حساسة والحكومة لها علم بذلك لكنها تغض النظر. فلماذا لا يكون هذا القانون ساري المفعول على كل الذين تشملهم هيئة المساءلة والعدالة» ان اصبح هذا القانون اداة بيد الحكومة تقوم من خلالها مع تصفية اي شخص يتعارض مع افكارها او معارضتها لها فاصبح بحق قانون رويسبير وقانون المساءلة والعدالة وجهين لعملة واحدة فكلامهما يقوم بتصفية الخصوم.

رئيس تحرير جريدة الكاتب العربي الأردنية

رئيس تحرير جريدة الكاتب العربي الأردنية